حال إقرارها ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من الدولار ما يقلل نظرياً من قيمته

«الوطني»: الاقتصاد الأميركي ينتظر حزماً تحفيزية بـ 3 تريليونات دولار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الدولار الأميركي تراجع للأسبوع الثاني على التوالي والذي لم يشهد احداثا اقتصادية تذكر، في حين كان مثقلا على الصعيد السياسي، حيث لا تزال مناظرات نائب مرشحي الرئاسة الأميركية التي جرت الأسبوع الماضي تشير إلى تقدم جو بايدن بفارق ضئيل في استطلاعات الرأي ضد الرئيس ترامب في ظل تزايد التوقعات بتأجيل ضخ حزمة التحفيز المالي إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية. كما قام ترامب فجأة بإيقاف المفاوضات مع المشرعين الديمقراطيين فيما يتعلق بوضع تشريعات حزمة التحفيز الاقتصادي لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا إلى ما بعد الانتخابات.

ويتوقع المحللون أن يقدم كلا المرشحين نوعا من حزم التحفيز، في حين تشير الآراء إلى أن تولي بايدن الرئاسة الأميركية مقترنا بتوجهات مجلس الشيوخ الأميركي تحت سيطرة الحزب الديموقراطي قد يؤدي إلى إقرار تحفيز اقتصادي أكبر حجما. ومن المتوقع أن تسهم الحوافز المالية، التي تتراوح قيمتها بين 1 و3 تريليونات دولار، في زيادة المعروض النقدي من العملة الأميركية كما سترفع أيضا مستويات الدين العام البالغ 26 تريليون دولار، وهو الأمر الذي يجب أن يقلل نظريا من قيمة الدولار. إلا ان محافظي البنوك المركزية العالمية، بما في ذلك الولايات المتحدة، أعربوا عن أهمية تجديد برامج الإنفاق الحكومي لدعم العائلات والشركات في الوقت الذي تدخل فيه المعركة ضد الركود الناجم عن فيروس كورونا مرحلة حرجة. وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال مؤتمر للأعمال أن المخاطر الصحية وامكانية امتداد «الأوضاع العصيبة» نتيجة لتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة قد تؤدي إلى «ديناميكيات ركود مطردة» قد تستمر لفترة طويلة، حيث يتفاقم ضعف النمو الاقتصادي من خلال جولات متتالية من تسريح الموظفين والتعثر والإفلاس. وقد تسهم الحوافز المالية في مواجهة تلك المصاعب من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع التجزئة والإيجارات والرهن العقاري، هذا إلى جانب تعويض بعض الوظائف التي تم فقدها خلال الجائحة والبالغ عددها 11 مليون وظيفة. وساهم تزايد التوقعات بفوز بايدن بالانتخابات الرئاسية في تهدئة أوضاع التذبذب التي شهدتها الأسواق وعززت معنويات الاقبال على العملات التي تضررت جراء الحرب التجارية القائمة بين واشنطن وبكين. وسجل اليوان الصيني الأسبوع الماضي أعلى معدل ارتفاع يومي يشهده منذ أكثر من أربعة أعوام. وفي واقع الأمر، يشير سماح صانعي السياسة الصينيين بهذا التعديل اليومي إلى أن الصين تراهن أيضا على فوز بايدن. وقد يؤدي تولي إدارة جديدة لزمام الأمور في البيت الأبيض إلى توطيد علاقات أكثر استقرارا بين الصين والولايات المتحدة وتراجع وتيرة تصعيد الحرب التجارية التي استمرت على مدار السنوات الأربع الماضية.

وتأكيدا لأهمية الدور الذي تلعبه السياسات التجارية، صدر الأسبوع الماضي تصريحا عن وزارة التجارة يشير إلى ارتفاع العجز التجاري الأميركي في أغسطس إلى اعلى مستوياته المسجلة في 14 عاما في ظل تزايد الواردات مرة أخرى. وقفز العجز التجاري بنسبة 5,9٪ ليصل إلى 67,1 مليار دولار، فيما يعتبر أوسع فجوة يشهدها منذ أغسطس 2006، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 3,2٪ لتصل إلى 239 مليار دولار. وتخطت تلك البيانات توقعات الاقتصاديين بما يشير إلى أن التجارة قد تكون عبئا على النمو الاقتصادي في الربع الثالث.

إشعار استرداد

«الوطني» يسترد سندات مساندة بـ 125 مليون دينار والقابلة للاسترداد في 18 نوفمبر 2020

وفقا لنشرة الاكتتاب بتاريخ 18 نوفمبر 2015 («النشرة»)، أصدر بنك الكويت الوطني (المشار إليه بـ«بنك الكويت الوطني» أو «الجهة المصدرة») سندات مساندة بقيمة 125 مليون دينار تستحق في 18 نوفمبر 2025 («الإصدار») والتي تتكون من سندات بمعدل فائدة ثابت بقيمة 62.5 مليون دينار وسندات بمعدل فائدة متغير بقيمة 62.5 مليون دينار (ويشار إلى السندات بنوعيها بـ«السندات»).

ووفقا للمادة رقم 4 (د) «خيار الاسترداد» (يشار إليه بـ«خيار الاسترداد») من الشروط والأحكام المرفقة بالسندات («الشروط والأحكام») والواردة في النشرة، فإن لبنك الكويت الوطني - بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي - الحق في ممارسة خيار الاسترداد، والذي بموجبه يجوز لبنك الكويت الوطني أن يقوم وفي أي تاريخ دفع للفائدة (المعرف في الشروط والأحكام) يقع بنهاية أو بعد فترة 5 سنوات من تاريخ إصدار السندات باسترداد كل أو أي جزء من السندات وفقا للشروط والأحكام، وذلك بقيمتها الاسمية إضافة إلى الفوائد المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد.

يقوم البنك رسميا بموجب هذا الاشعار بممارسة حقه بموجب خيار الاسترداد.

فإن الجهة المصدرة قررت استرداد الرصيد المتبقي من السندات كليا («السندات القائمة») عن طريق ممارسة خيار الاسترداد بقيمتها الاسمية إضافة إلى الفائدة المستحقة عليه، وقد قام بنك الكويت الوطني بصفته الوكيل المالي ووكيل السداد الرئيسي باحتساب الفائدة المستحقة والمبلغ المستحق استرداده لكل السندات القائمة. وسيتم الاسترداد في تاريخ دفع الفائدة بعد 5 سنوات من تاريخ إصدار السندات وهو 18 نوفمبر 2020 («تاريخ الاسترداد»).

وبتاريخ 5 أكتوبر 2020، صدرت موافقة بنك الكويت المركزي لبنك الكويت الوطني لممارسة خيار الاسترداد. إذا كان لدى أي من حملة السندات أسئلة أو استفسارات بشأن استرداد السندات القائمة عن طريق ممارسة بنك الكويت الوطني لخيار الاسترداد، يرجى الاتصال بالوكيل المالي ووكيل السداد الرئيسي على هاتف 3196 3056/2259 2259 965+أو عن طريق البريد الإلكتروني custodyoperations@nbk.com.

أكد أن «تاليا» تتيح فرص عمل للمتقاعدين

الأحمد: التاكسي الجوي والبحري يساعد الكويت على الترويج لسياحتها الداخلية

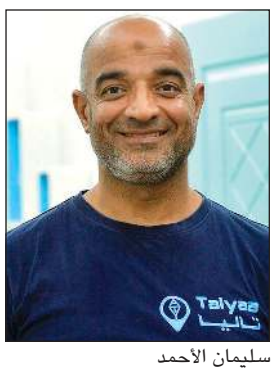

سليمان الأحمد

قال الرئيس التنفيذي في شركة تاليا سليمان الأحمد ان الترويج للسياحة الداخلية في الكويت، وإدخال التاكسي البحري والجوي إلى البلاد، والانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، عناصر تسعى الشركة إلى إيجادها في السوق الكويتي، بهدف الارتقاء بتنافسيته إلى درجات أعلى تضع الدولة في منافسة جدية مع نظيراتها العالمية.

وذكر الاحمد في بيان صحافي امس، إن «تاليا» تأسست في يونيو 2019، لأهداف إنسانية بحتة، وهي مازالت مستمرة على هذا الطريق، لافتا إلى أنها تملك 930 سيارة، وتعيل نحو 20 ألف فرد في الكويت.

واضاف أن الشركة بدأت بتطبيق متطور يتيح للعميل طلب سيارة أجرة حديثة مزودة بالكاميرات وخدمة الواي فاي، وغيرها من المزايا الاستثنائية، وتتيح لسائقي سياراتها الوصول إلى أماكن وجود عملاء محتملين، أو أشخاص مقطوعين من الوقود أو شحن الهاتف، لقاء تكلفة بسيطة جدا.

وأفاد الأحمد أن «تاليا» لديها 930 موظفا من مختلف الجنسيات، وأنها أطلقت برنامجا خاصا لتوظيف الكويتيين، وأن البداية هي مع المتقاعدين، وتدريبهم، مشيرا الى أنه يمكن لكل من يرغب بالعمل مع الشركة إدخال جميع بياناته الشخصية عبر تطبيقها الذكي، على أن يبادر فريق العمل للتواصل معه في أقصى سرعة ممكنة.

وأوضح أن الشركة تلجأ في ظل أزمة «كورونا» إلى تعقيم سياراتها باستمرار وتوزيع الكمامات والمطهرات على الزبائن، مع اعتماد أعلى درجات الوقاية بهدف الحفاظ على سلامتهم.

ولفت الأحمد إلى أن الشركة تهدف إلى التوسع في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة، وتسعى إلى زيادة عدد السيارات التي تعمل معها إلى مليون في جميع أنحاء المنطقة.

وتابع أن «تاليا» هي النجم الذي يهدف للإضاءة على السياحة الداخلية في الكويت، وتطمح لتوفير التاكسي البحري، عن طريق توفير باصات برمائية تتوافر لها محطات على طول محطات الساحل، للنقل إلى الشاليهات وإلى منطقة الخيران وغيرها، على أن يتوافر فيها العديد من الخدمات والمزايا مثل منتجات «ستاربكس»، بما يساعد على تخفيف الازدحام، ورفع مستوى الراحة النفسية للعميل، وزيادة إنتاجيته في العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وتقليص حوادث السير، بما يؤثر إيجابا على الصحة النفسية والجوانب الاقتصادية والأمنية في البلاد.

وأكد الأحمد أن الشركة تفخر بالتعاون مع أي جهة في تنفيذ هذا المشروع، دون النظر إلى الجانب المادي من الموضوع، وتفخر بوضع بصمات إيجابية في السوق المحلي وتوفير جميع وسائل الرفاهية وتنشيط السياحة الداخلية في الكويت.

وذكر أن «تاليا» تهدف أيضا إلى توفير التاكسي الجوي بالتعاون مع الإدارة العامة للطيران المدني، وخفر السواحل، بحيث تكون انطلاقته من الشريط الساحلي وصولا إلى الجزر بعيدا عن المدن، لافتا إلى أن الكثير من الدول حول العالم تعتمد هذه العملية في تنشيط سياحتها الداخلية، وهو ما طالب به منذ سنوات طويلة.

ودعا الأحمد إلى السماح باستخدام الطائرات المسيرة (الدرون) في عمليات الدليفيري، ما سيسهم في الحفاظ على البيئة وتخفيف التي تواجه الشركة تشمل عدم وجود قوانين تحدد الإطار العام لعمل التطبيقات الذكية، والبطء والتأخير الكبير في إقرار تشريعات التاكسي البحري والجوي، مطالبا باعتماد الرقميات والتحول إلى الحكومة الإلكترونية، وتسهيل حركة النقل والمواصلات، والاهتمام بها في سبيل رفع اقتصاد الكويت وتنويع مصادر الدخل.

وتوقع التوجه خلال سنوات قليلة نسبيا إلى زيادة الاهتمام بالصناعة والأمن الغذائي بعيدا عن الاعتماد على النفط، واستخدام الطاقة النظيفة في سبيل تنويع مصادر الدخل في الكويت.

وذكر أن الشركة تنفذ نحو 15 ألف عملية توصيل في اليوم الواحد، لافتا إلى نيلها رخص التوصيل والأجرة من قبل وزارة التجارة والصناعة، معربا عن فخره بتمكنها من مواصلة عملها بنجاح خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، الذي أدى إلى اختفاء العديد من المؤسسات في السوق المحلي.

تقديراً لإدارتهما لجنة التحكيم بمسابقتها الأولى لحفظ القرآن الكريم

«وفرة العقارية» تُكرِّم الشيخين العلي وواصل

جانب من التكريم

كرمت شركة وفرة العقارية كلا من الشيخ بدر العلي والشيخ فهد واصل، تقديرا لإدارتهما لجنة التحكيم الخاصة بمسابقتها الأولى لحفظ القرآن الكريم التي أقامتها للبراعم بين 6 و10 أعوام خلال الأشهر الماضية، في المسجد الكبير.

وقام مساعد مدير العلاقات العامة في الشركة نواف الساير، بتكريم الشيخين العلي وواصل في مقرها الرئيسي، شاكرا إياهما على التعاون البناء والمثمر، والجهود الكبيرة التي بذلاها خلال المسابقة.

وأكد الساير حرص «وفرة العقارية» على خططها للمسؤولية الاجتماعية، انطلاقا من الدور الكبير الذي تلعبه في الوقوف إلى جانب جميع أطياف المجتمع، لافتا إلى أن مسابقة حفظ القرآن الكريم شهدت مشاركة كبيرة من الأطفال، الأمر الذي يظهر الثقة الكبيرة التي يوليها أولياء الأمور بجهودها في الارتقاء بقدرات أبنائهم على جميع الصعد.

وأضاف أن الشركة حريصة على الوقوف إلى جانب جميع الشرائح خلال الفترة الحالية، في ظل التداعيات المستمرة لأزمة فيروس كورونا المستجد، مشيرا الى أنها ستعاود إقامة العديد من الفعاليات والمسابقات والأنشطة فور السماح بعودة التجمعات من قبل الجهات الصحية المعنية في الدولة، مبينا أنها حريصة على تنويع الأنشطة التي تنظمها بما يرضي جميع الفئات. وذكر الساير أن «وفرة العقارية» تسعى إلى ترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع، وتشجيع ودعم جهود الجهات التي تسهم في تحفيظ القرآن وتعليمه، والكشف عن جيل من القراء والحفظة الذين يمثلون الكويت في المسابقات المحلية والدولية.

وتابع أن مسابقة حفظ القرآن الكريم تعتبر من المبادرات التي تتبناها الإدارة التنفيذية في الشركة وتحرص على تنظيمها بصورة دورية، بحيث يقوم فريق العلاقات العامة بالإشراف على إقامتها بالتعاون مع الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم، مؤكدا أنها تقدم قيمة مضافة للمجتمع، وتتناول القضايا الأكثر تأثيرا في المجتمع.

«أوابك»: 3 احتمالات لأسعار النفط المستقبلية

قالت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أمس ان الأسعار المستقبلية للنفط تتحرك وفق 3 احتمالات ترتبط بتداخل قوى الطلب والعرض في الأسواق.

جاء ذلك في دراسة متخصصة صادرة عن «أوابك» بعنوان «أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء».

وبينت الدراسة أن الاحتمال الأول يتمثل في نجاح جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي الذي يعني عودة التعافي التدريجي للطلب على النفط ومع استمرار الحوار والتنسيق بين مجموعة «أوبك+» في مراقبة الأسواق والالتزام التام بحصص الانتاج.

ولفتت الى أن هذا الاحتمال من شأنه في حال حدوثه أن يؤدي إلى عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية وعودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق.

وأضافت أن الاحتمال الثاني يتمثل في تعرض جهود العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي العالمي إلى انتكاسة بسبب توقع حدوث موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي يتوقع أن يؤدي الى عودة الإغلاقات في عدد من الدول واضطراب جديد لحركة النقل والمواصلات والسياحة ما قد ينتج عنه انخفاض حاد آخر في الطلب على النفط.

وتوقعت الدراسة أنه في حال حدوث موجه ثانية لجائحة كورونا أن تأتي استجابة سريعة من جانب العرض وتنجح مجموعة «أوبك+» في إعادة التوازن إلى الأسواق من خلال الاتفاق المبرم بشأن الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به لحين عودة التعافي مرة أخرى إلى الأسواق.

وأشارت إلى أن الاحتمال الثاني يلتحق بمسار الاحتمال الأول عند عودة التعافي التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية الذي يؤدي بنهاية المطاف إلى عودة انتعاش نشاط الاستثمار في الصناعة النفطية لضمان امدادات آمنة ومستقرة للأسواق.

وأوضحت أن الاحتمال الثالث ينطلق بنفس الظروف التي هيأت انطلاقة الاحتمال الثاني إلا أن المسار البديل الذي يمكن أن يحدث هو إخفاق جانب العرض بعدم تمكن مجموعة «أوبك+» وباقي المنتجين في إعادة التوازن إلى الأسواق عبر الاتفاق على الخفض اللازم وتطبيقه والالتزام به.

وقالت الدراسة «إن هذا الاحتمال سيؤدي في حال حدوثه إلى تكرار أزمة الثمانينيات عبر استمرار الأسعار المنخفضة وركود نشاط الاستثمار وأنه عندما ينهض الاقتصاد العالمي من ركوده ويعاود الطلب على النفط نموه ستختفي الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى «أوبك» تدريجيا وعندئذ ترتفع الأسعار إلى مستويات قياسية وسنرى طفرة أخرى لأسعار النفط ربما تكون أشد حدة من سابقتها».

وأكدت الدراسة أهمية الحوار الفاعل والبناء والشراكة في الرؤية والمسؤولية المشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، مبينة أن «غياب هذا النوع من الحوار كان سببا مباشرا في أزمتي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي التي هيأت الظروف المناسبة لحقبة من الارتفاعات القياسية لأسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة».

3,1٪ ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في دول الخليج

شهدت أسعار المستهلكين لدول الخليج العربية ارتفاعا في مستوى أسعارها بنسبة 3,1٪ في شهر أغسطس 2020، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

ووفقا للأرقام الصادرة أمس عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون شهدت مجموعة التبغ ارتفاعا بنسبة 11,2٪، والأغذية والمشروبات 10,0٪، والاتصالات 6,2٪، والمطاعم والفنادق 5,6٪، والأثاث والتجهيزات المنزلية 5,3٪، والسلع والخدمات المتنوعة 4,3٪، والملابس والأحذية 4٪، والنقل 2,2٪، والصحة 1,4٪، والتعليم 1,3٪، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة -9,7٪، والسكن -0,9٪.

وفيما يتعلق بمساهمات المجموعات الرئيسية في التضخم الخليجي العام في شهر أغسطس فقد ساهمت الأغذية والمشروبات بنسبة 1,7 نقطة مئوية من إجمالي معدل التضخم الخليجي البالغ 3,1٪، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0,4 نقطة مئوية، وكل من الأثاث والنقل والاتصالات والمطاعم والفنادق بنسبة 0,3 نقطة مئوية لكل منهم، والملابس والأحذية بنسبة 0,2 نقطة مئوية، وكل من التبغ والتعليم بنسبة 0,1 نقطة مئوية لكل منهما، في المقابل ساهمت الثقافة والترفيه بمساهمة سالبة بلغت -0,3 نقطة مئوية، والسكن بنسبة -0,2 نقطة مئوية، فيما لم تسجل الصحة أي مساهمة تذكر في هذا الشهر.